

نوع الوثيقة : داخلية سياسية  
رقمها : ١١٤/٢  
تاريخها : ١٣٣١ هـ - ١٩١٣ م  
محل وجودها : الأرشيف العثماني بإستانبول

بيان حزب اللامركزية الإدارية العثمانية وبرنامجها السياسي ، وهو  
بالعربية.

DH - SY S : 1124/2

DH - SY S - 13318.19

3400

30/1

الإتحاد الوطني  
للشباب  
والطلبة  
والعامة  
العثماني

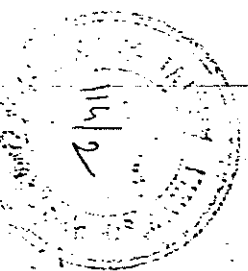
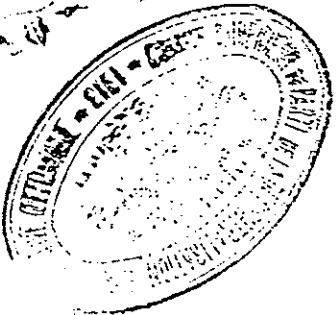
Comité Supérieur du Parti de la  
Decentralisation Administrative Ottomane

بيان الحزب وبرنامجه السياسي

عنوان مخاطبة الحزب :

مصر القاهرة - صندوق البريد ١٥٩٧

الطبعة الأولى بمطبعة المار جمر  
سنة ١٣٣١ - ١٩١٣



## بيان حزب (الامر كزينة الادارية)

« العناني »

ان غرض الامم الذي ترمي اليه في هذا الوجود انما هو  
الحياة: الحياة الاجتماعية والحياة السياسية. أي أن يكون  
لها وجود اجتماعي زاق، ووجود سياسي ثابت. ومن  
الضروري أن تسمى الامة لكلا الوجودين في منبجها التويم  
الموصول الى الغاية وتغني بهما جميعاً ولا تقتصر مجهوداتها على  
يلوغ غاية احدهما دون الآخر، لكلا يكون مثلها كمثل من  
علم بركاز من الذهب في مكان فاسرع اليه بكل ما تصل  
اليه قوته وجهده فلما بلغه لم يجد معه أداة لاستخراج ذلك  
الركاز فرجع القهقري من حيث جاء وأهي القسوى خائب  
الامل والرجاء

فالقوانين الاجتماعية معها كانت راقية قل أن تضمن  
الحياة لامة اذا لم تكن قائمة على أساس متين هو القوانين  
السياسية. ومهما تحيت الحكومة بتنظيم قوانين الحياة

DH - SYS : 114/2

( ٣ )

الاجتماعية للأمة وأكثر من مشروعات الإصلاح في المملكة  
في التعليم والاقتصاد والإدارة والقضاء ونحو ذلك فأنها  
لا تخرج في هذا كله عن معنى الوصاية على مجبور عليه لا يملك  
التصرف بشؤون حياته الخصوصية ليثبت لنفسه وجوداً  
صحيحاً بين الناس ويمثل لسعادته جهد العامل المجدّ .

ولذا أصبح لهذا العهد شكل الحكومات التي تقوم به  
الحياة السياسية لكل أمة من جميع الأمم وصار من المسلم  
بالبداية ان وجود الأمة السياسي والاجتماعي بين مجاميع  
الانسان الحية متوقف على شكل الحكومة فكما كانت  
مشاركة الشعب للحكومة أكثر ، كان ذلك لدوام وجوده  
أضن .

لهذا السبب تكاد تكون سائر الحكومات التي للأمم  
المستقلة اليوم دستورية شعبية لا شأن فيها لسلطة الافراد  
بل الشأن لعامة الأمة ومشاركتها للحكومة في كل جليل  
وحقير من الشؤون العامة ، الا أنها تتفاوت في ذلك منازل  
و درجات وتختلف في الشكل اختلافاً زوعياً فيه الاجتهاد

والنظر الى حالة الشعوب الاجتماعية والفرقية والقابلية والاستعداد.

ومما ثبت بالتجارب لهذا العهد ان أفضل شكل من أشكال الحكومات هو الدستوري، وأفضل أشكال الدستوري هو اللامركزية خصوصاً في الممالك التي تعدت فيها الفروق والمذاهب واللغات، واختلفت العوائد والتقاليد والاخلاق، فكان من المتعذر ان تساس بقانون واحد لم تراعى فيه تلك الاحوال، ولم ينظر معه في الحاجة بالزمان والمكان. ثبت ذلك بالتجارب كما ثبت ان اللامركزية هي أفضل مرتبة لافراد الامة على الاستقلال الذاتي الذي هو خير وسيلة لترقي الامم، لانها أي اللامركزية تأتي بطبيعتها ان تكون تبعة الحكم مقصورة على افراد قليلين تصدر عنهم القوة والعمل الى كل ناحية من انحاء المملكة فيكونوا كالمحرك في آلة كبيرة جداً اذا اصابه عطب او ضعف تعطلت اجزاء سائر الآلة عن العمل دون ان يكون لاي جزء من هذه الاجزاء قوة ذاتية يعمل بها بنفسه ودون ان يكون

( ٥٠ )

مسؤولاً عن نتيجة وقوفه عن العمل.

ومن البديهي ان الشعب غير المسؤول عن أي خطأ يصدر عن حكومته لا يشعر كل فرد منه بال تبعه فلا يهتم بنتائج خطأ الحكومة الا بعد الوقوع فيه . ذلك لانه مسير بارادة غيره ، لاسلطة له حتى ولا على نفسه ، لانها محكوم عليها ان تسير في السبيل الذي يريد غير وان خالف رغبته ومصاحته وهو اه فاللامركزية توزع التبعة على أفراد الامة بمقدار ما تعطيه من السيطرة على مصالح الوطن ، وبسبب ذلك تنزع عنهم ثوب الحياة الاتكالية الخلق المبعوث - حياة الاعتماد على غير النفس ، وتفتح امام كل فرد مجال العمل الواسع في جهاد الحياة ، وتمهد للشعب بلوغ غايات المدنية والترقي وال عمران من اقرب سبيل وفي وقت قصير ، والعكس بالعكس .

مثاله ما رآه لهذا العهد من الفرق بين السلطنة العثمانية التي تحكم بالمر كزية وبين سويسرا التي تحكم باللامركزية . فقي هذه يرى فيها من آثار العمران والمدنية والحياة العالية

اجر  
هذه الـ

3404

( ٦ )

الصحيحة والوفاق الشامل لكل العناصر التي تقطن هذه المملكة الصغيرة مالا يرى مثله حتى في كثير من الممالك المتمدنة الراقية بفضل توزيع السلطة على أقسامها الثلاثة العنصرية واطلاق حرية التعليم لكل عنصر من العناصر الثلاثة المؤلفة للامة السويسرية بسانه وبما يوافق رغباته واطلاق حرية العمل لكل ولاية منها فيما ينسب عمرانها ويرقي سكانها على الوجه الذي يناسب مركزهم الاقتصادي والاجتماعي بحيث صار يضرب المثل بترقى هذه البلاد الجميلة وترقي أهلها البائسين منتهى ما يريد قوم من السعادة والرفاه.

أما السلطنة العثمانية التي تحكم بالمركزية فعلي نقيض ذلك اذ ترى المعارف فيها منحطة وال عمران قليلاً في بعض جهاتها مفتقداً في بعض آخر ، ووسائل الترقى الصحيح معدومة البته ، لان حياة الإنكسار على المركز في كل شيء مستحوذة على الشعوب العثمانية كافة، والمركز مقيد لكل ولاية بقيود تمنعها عن الحركة نحو الإصلاح المطلوب إلا ببطء وبمعالا يوافق الحال والحاجة في الغالب.

بن  
٢٤ فان كثيرا  
وان اداري ولا حكمية

3405

( ٧ )

والمثال على ذلك قوانين التعليم مثلاً فإنها على نقيضها وعدم وفائها بالحاجة تحتم أن يكون التعليم في عدة أقطار بغير لسان أهلها وعلى برنامج واحد غير مراعى فيه حاجة كل ولاية واستعداد أهلها، ثم إن المركز لا يعطي المال اللازم للتعليم لكل ولاية إلا بقدر محدود هو دون الحاجة فينشأ عن هذا وذلك نقص في التعليم وضعف في العلم وتضييق على الراغبين فيه فتم الجهالة وتحرم البلاد من المعارف العالية التي هي أهم أسباب الترقى والحياة والسؤدد في كل أمة من الأمم الحية المتعدنة لهذا العهد.

وعلى هذا فقس سائر الاعمال النافعة التي يتوفر بها

العمران في الولايات العثمانية فإنها لتوقف صدورها على المركز بطيئة ضعيفة بل تكاد بعض الولايات تحرم منها البتة.

زد على ذلك أننا نرى هذه الحكومة المركزية قد أعجزها تنافي أطراف المملكة واختلاف لغات وأجناس ومشارب أهلها عن أن تنفذ قوانينها في كل ولاياتها فإن كثيراً من الاقطار العثمانية ليس فيها للدولة ديوان اداري ولا محكمة



( ٨ )

ولا مدرسة ولا ثكنة ولا قلعة ولا حصن، ومنها مالا يؤخذ  
منه الجنود، فبعض هذه الاقطار عالة في حمايته من المغيرين عليه  
على الولايات الاخرى، عملاً بمبدأ الاتكالية المقوت، واعتماداً  
على المركز. ولذا ترى هذه الحكومة المركزية لا تقدر على  
الدفاع عن اكثر البلاد العثمانية اذا هاجها عدو اجنبي كما ظهر  
ذلك في مسألة طرابلس الغرب ومثلها كثير، ناهيك بنوالي الفتن  
والثورات في أنحاء السلطنة وعجزها عن اخمادها وبالاخرى  
عجزها عن تلافيتها قبل ظهورها بما يمنع حدوثها او امتدادها  
حتى ان قطرا من الاقطار وهو اليمن لا يزال مع الدولة في  
حرب مستمرة منذ دخل اول عثماني فيه الى عهد قريب.

وقد ظهر للعيان ان الملكة كلها عرضة لخطر الزوال  
بهذه الحكومة المركزية مهددة بفقد الاستقلال الذي يفديه  
كل عثماني بأعز شيء لديه وهو النفس ويتمنى كل شعب تظله  
راية الهلال بقاءه ليقى عزيزاً في وطنه أميناً من تسلط  
المغيرين عليه.

اذا تمهد هذا فقد علمنا ان المركزية أصبحت في مثل

( ٩ )

هذا المصير عصر التنازع الشديد في ميدان الحياة لاتصاح  
لترقي الامة العثمانية المرغوب ، ولا تضمن لها الحياة السياسية  
والاجتماعية ولا البقاء لاسيما اذا أضفنا الى هذا حاجة الشعوب  
العثمانية الى الراحة من الغوائل السياسية والفتن الداخلية ، التي  
توالت على الدولة في العهدين عهد الحكومة المطانقة وعهد  
الحكومة الدستورية ، واصيبت بسببها الدولة بغائلة الحرب  
البلقانية ، وانتكك أعز ولاياتها عن جسم السلطنة العثمانية ،  
بفساد سياسة المركزية ، وسياسة مزج العناصر التي ذهب اليها  
فريق من المهوسين بالسيادة جُروا على المملكة من المصائب  
ملا يحتاج الى برهان ، بعد الذي حدث وكان .

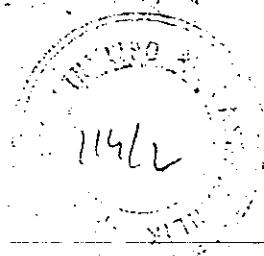
ولكي تأمن الامة العثمانية على حياتها السياسية في  
المستقبل وعلى سلامة الدولة من غوائل الفتن والمشاغبات  
الداخلية والصدمات الخارجية التي يسببها عدم رضا العناصر  
العثمانية والتفافها باخلاص حول النقطة الجامعة وهي العرش  
العثماني الرفيع الذي أصبح وجود الامة السياسي لازماً لوجوده  
مرتبطاً به - لكي تأمن الامة على ذلك صار من المحتم على

30/4

( ١٠ )

كل عثماني صادق الوطنية النظر في الاسباب التي تتماسك بها  
أعضاء هذا الجسم الذي تفكك بقوتي الجذب والدفع بين  
المركز والاطراف ودخله الزهن والضعف المؤديان الى  
الانحلال . وهذا مادعا فريقا من العثمانيين الى تأليف حزب  
اللامركزية الادارية بمد البحث والتروي الكثيرين فيما يضمن  
سلامة هذه المملكة وتضام كلمة شعوبها واتحادهم على العمل  
الاتق لعمران البلاد وسعادتها وقوة الدولة وبقائها .

فهذا الحزب يعرض على انظار جمهور العثمانيين من  
اخوانه في الجامعة والوطنية برنامجا ليكون موضع النظر  
والبحث من سائر العثمانيين وهو يرجو ان يجد منهم أنصارا  
كثيرين وأعاوناً غيرين على تنفيذ قواعد اللامركزية الادارية  
في الاقطار العثمانية والله الموفق والمعين



3409

## برنامج حزب اللامركزية الادارية

العثماني

( المادة الاولى )

الدولة العلية العثمانية دولة دستورية نيابية . وكل ولاية من ولاياتها تعد جزءاً من السلطنة لا ينفك عنها بحال من الاحوال وانما تبني ادارة هذه الولايات على أساس اللامركزية الادارية والسلطان الاعظم هو الذي يعين الوالي وقاضي القضاة

( المادة الثانية )

قاضي القضاة يعين القضاة الشرعيين والوالي يعين سائر الموظفين بعد اختيار مجلس الادارة لهم ( وفقاً للمادة السابعة ) ولا يجوز عزل موظف الا بحكم من مجلس تأديب ومن عزل لا يجوز استخدامه ولا يعطى معاش معزوليه

( المادة الثالثة )

يوضع نظام خاص لترقية عمال الحكومة وتأديبهم وتماعدهم وما يتعلق بذلك

30/3

( ١٢ )

( المادة الرابعة )

يكون في مركز كل ولاية مجلس عمومي ومجلس ادارة  
ومجلس معارف ومجلس أوقاف

( المادة الخامسة )

جميع قرارات المجلس العمومي تكون نافذة

( المادة السادسة )

من حقوق المجلس العمومي للولاية المراقبة على حكومتها.  
والنظر في جميع شؤون الادارة المحاية من تقرير ميزانية الولاية  
وامور الامن العام والمعارف والنافعة والاوقاف والبلدية  
وتقرير ما يراه فيها وسن النظمات لها. واما ما كان من امور  
النافعة يتعلق من بعض الوجود بالامور العسكرية أو السياسية  
الخارجية كسكك الحديد فيرفه بعد ابداء رأيه فيه الى العاصمة

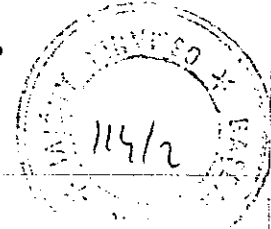
( المادة السابعة )

من حقوق مجلس ادارة الولاية وضع ميزانيتها وانتخاب

جميع موظفيها

{ المادة الثامنة }

من حقوق مجلس معارف الولاية وضع برامج التعليم



3411

( ١٣ )

والنظر في جميع شؤونها ووضع ميزانية خاصة لها يراعي فيها  
خصبة المعارف التي تضاف على الأعتبار والويركز وما يقرره  
المجلس العمومي من الضرائب لها وما لها من الاملاك والاقواف  
{ المادة التاسعة }

من حقوق مجلس اوقاف الولاية وضع ميزانية خاصة  
لها والنظر في جميع شؤونها فما كان منها له شروط يجب مراعاتها  
يكون العمل فيها بحسب شروطه وما كان منها غير ذلك  
يصرف فاضل ريعه على اقامة الشعائر ثم على التعليم الاسلامي  
{ المادة العاشرة }

جميع أعضاء هذه المجالس تكون بالانتخاب الا مجلس  
الادارة فان نصف أعضائه ينتخبهم الشعب والنصف الآخر  
من رؤساء المصالح

( المادة الحادية عشرة )

تعدل طريقة الانتخاب لهذه المجالس وللمجالس المبعوثين  
وللمجالس البلدية بحيث تكون حرة وتمثلة لجميع عناصر الشعب  
( المادة الثانية عشرة )

ما جرى عليه العرف في بعض البلاد والاقاليم التي لا

30/2

( ١٤ )

تنفذ فيها قوانين الحكومة وأحكامها بقى على ما كانت عليه  
الآن . ويراعى في تغيير الإدارة في كل بلاد رضاء أهلها به  
( المادة الثالثة عشرة )

ينظر الحزب في قانون تعديل الاراضي على الوجه الذي  
ينمي التروة العامة وفي تحضير القبائل البدوية لاجل تنمية  
التروة وترقية الامة

{ المادة الرابعة عشرة }

يكون في كل ولاية لغتان رسميتان التركية واللغة المحلية  
( المادة الخامسة عشرة )

يجب تعميم التعليم في كل ولاية بلغة أهلها  
( المادة السادسة عشرة )

أهل كل ولاية يؤدون الخدمة العسكرية في ولايتهم  
ويكون عسكرها على قدم الاستعداد للدفاع عنهم زمن السلم  
وأما سوق الجنود في زمن الحرب فهو منوط بنظارة الحربية  
وحيث يجب على المجلس العمومي أن يتخذ الوسائل للدفاع  
عن الولاية

١٤

3413